خبراء ينتقدون قلّة التخصيصات المالية لبناء ميناء الفاو

□ بغداد / متابعة المدى

انتقد خبراء بالشؤون الملاحية، امس الخميس، تخصيص مبلغ ٩٥ مليون يورو ضمن موازنة العراق للعام المقبل لبناء المرحلة الأولى من مشروع ميناء الفاو الكبير.

وقال عضو لجنة مركز دراسات الموانئ كاظم حسين لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "التخصيصات المالية التي أعلنت عنها الحكومة ضمن موازنة عام ٢٠١٢ لإنشاء ميناء الفاو غير كافية ولا تسد الحاجة لإتمام المرحلة الأولى من المشروع".

وأضاف :أن "استكمال عمل ميناء الفاو لايمكن إلا من خلال عرضه للاستثمار ولشركات عالمية لها خبرة في انشاء الموانئ وتوفير الدعامات الرئيسة وفق المواصفات العالمية".

وقال الخبير السابق في وزارة النقل محمد الشامي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) :إن "الحكومة العراقية ملزمة بتخصيص الأموال وفق نظام الدفع بالأجل لان تأخر العمل باستحداث المشروع سيسبب مشاكل كبيرة تضر بالملاحة العراقية خاصة مع تنامي بناء ميناء مبارك الكويتي".

وأوضح أن "عجز الحكومة عن إقناع الكويت في تغيير موقع ميناء مبارك الكبير سيلزمها بناء ميناء الفاو وإتباع تصاميم الشركات الايطالية".

بدوره شدد عضو منظمة الملاحة العراقية علاء جميل لـ(آكانيوز) على ضرورة ان "تخصص الحكومة العراقية أموالا كافية للقيام بالحفر ورفع الغوارق كمرحلة أولية لإنشاء الميناء.

ولفت الى ان "أهمية ميناء الفاو تكمن في تفعيل دور العراق التجاري خاصة وانه سيكون نقطة الالتقاء بين آسيا وأوربا وسيخفف الضغط على قناة السويس في مصر".

وكانت وزارة النقل العراقية قد أعلنت أنها ستبدأ بأعمال المسح البحري لميناء الفاو الكبير خلال الأيام القليلة المقبلة.

ويتوقع ان يحتوي ميناء الفاو على رصيف للحاويات بطول ٣٩٠٠٠م ورصيف آخر بطول ٢٠٠٠م فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢ وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة ٦٠٠ ألف م٢.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء ٩٩ مليون طن سنوياً فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و ٤٠٠ مليون يورو.

ويقول العراق إن الميناء سيغير خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق.

ولم يشرع العراق بتنفيذ مشروع الميناء برغم أنه وضع حجر الأساس في نيسان/أبريل عام ٢٠١٠ أي قبل عام من إعلان الكويت عن البدء ببناء ميناء مبارك المثير للجدل بين الجانبين.

وتتخوف بغداد من أن يؤثر ميناء مبارك الكويتي على مشروعها والموانئ العراقية الأخرى في الخليج العربي، ولم تعلن عن موقفها الرسمي من الميناء الكويتي بعد برغم أنها أوفدت لجنة فنية إلى الكويت الشهر الماضي.

اقتصاد عالمي

إقالة رؤساء بنوك بعد عملية احتيال كبرى في إيران

□ طهران / سي.ان.ان

قالت الحكومة الإيرانية إن رئيس أكبر بنك إيراني استقال، الثلاثاء الماضي، بينما من المقرر إقالة رئيسي بنكين خاصين آخرين بسبب عملية احتيال بمليارات الدولارات.

وقالت وزارة الاقتصاد الإيرانية على موقعها الإلكتروني إن "رئيس بنك ملي وأعضاء مجلس إدارته استقالوا، بينما سيقيل البنك المركزي رئيسي بنك صادرات إيران وبنك سامان".

وأشارت الوزارة إلى إن الإدارة في البنوك الثلاثة تتحمل مسؤولية إصدار خطابات ضمان في عملية الاحتيال التي قال القضاء إنها تقدر بنحو ٢,٦ مليار دولار، وهي الأكبر في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

وأضاف بيان الوزارة "إن العمليات غير القانونية تلك أثارت غضب الرأي العام، وأدت إلى تساؤلات بشأن النظام المصرفي في البلاد".

إلى ذلك، ذكرت وسائل إعلام إيرانية، أن السلطات اعتقلت ١٩ شخصاً على خلفية عملية الاحتيال، ونقلت عن المدعي العام، غلام حسين محسني قوله: إن "الاعتقالات تمت في قضية كشفت عن "فساد مرعب داخل النظام المصرفي".

وذكرت وسائل الإعلام المحلية أن "عملية الاحتيال تضمنت استخدام وثائق مزورة للحصول على ائتمان من بنك صادرات حكومي كبير لشراء أصول.

احتجاجات "وول ستريت" تتواصل وسط اعتقالات

□ نيويورك / سي.ان.ان

دخلت احتجاجات "وول ستريت"، التي تهدف إلى تسليط الضوء على هيمنة المؤسسات المالية النافذة بالمنطقة على اقتصاد أميركا والعالم بأسره، والمستوحاة من "الربيع العربي، يومها الثاني عشر، امس الأول الأربعاء.

وقال باتريك برونر، الناطق باسم حركة "احتلوا وول ستريت" Occupy Wall Street، المنظمة لحركة الاحتجاج في مانهاتن السفلى: "مبعث قلقنا الرئيس هي الطريقة التي يتم بها الاستيلاء على الديمقراطية من خلال التفاوت في الثروات".

ولفت إلى أن المتظاهرين يعتزمون تقديم لائحة من المطالب، على الرغم من أنهم لا يعرفون توقيت تقديمها، أو الجهة التي سترفع إليها. واستوحت الحركة احتجاجاتها من مد "الربيع العربي"، الذي اجتاح منطقة الشرق الأوسط، وأطاح، حتى اللحظة، برؤساء تونس زين العابدين بن علي، ومصر حسني مبارك، وليبيا معمّر القذافي، فيما لا تزال رياح التغيير تهب في مناطق أخرى.

وقال المخرج السينمائي، مايكل مور، لبرنامج "بيرز مورغان الليلة" بـCNN، الاثنين الماضي : "الأغنياء يفلتون بجرائم كبرى.. لم تجر اعتقالات في وول ستريت بأزمة الانهيار (المالي) عام ٢٠٠٨.. إنهم لا يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب".

وقال نائب مفوض شرطة نيويورك، بول براون، إنه تم اعتقال مائة متظاهر، منذ بدء الاحتجاجات في مطلع الأسبوع الماضي، بتهمة السلوك غير المنظم، ومقاومة الاعتقال، وإعاقة الإدارة الحكومية، ومهاجمة ضابط شرطة".

وذكر براون أن معظم الاعتقالات تمت يوم السبت، فيما نفت الجهة المنظمة للاحتجاجات أي اعتقالات بين صفوفها يومي الأحد والاثنين. واتهم المحتجون قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة، بعد نشر شريط فيديو يظهر ضابط شرطة يقوم برش رذاذ الفلفل بوجه عدد من المحتجات.

وتهدف الاحتجاجات في حي المال إلى لفت الأنظار إلى الدور الذي تلعبه المصالح المالية النافذة في الاقتصاد الأمريكي والعالم ككل.

وانتشرت الحملة الاحتجاجية، باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بعد الدعوة في موقع "تويتر" في يوليو/ تموز الماضي، إلى حملة صغيرة لمسيرة واعتصام أمام بورصة نيويورك، على غرار تحركات مشابهة قام بها المحتجون في دول "الربيع العربي".

وتقول الحركة المنظمة لحملة الاحتجاجات في موقعها الإلكتروني: "العامل المشترك الذي يجمع بيننا، هو أننا نمثل ٩٩ ٪، ولن نتسامح مع جشع وفساد الـ١ ٪.

متخصص اقتصادي: موازنة٢٠١٢ لا تساعد على النهوض بالواقع الإقتصادي وتحتاج دراستها مجدداً

□ بغداد / المدى

أشار المتخصص في الشؤون الاقتصادية ضرغام محمد علي، إلى إن موازنة ٢٠١٢ لن تعزز الاقتصاد العراقي وإنها بحاجة إلى مراجعة والتأني ودراستها بشكل جيد، لافتاً إلى إن عجز الموازنة ازداد إلى (٢٣)تريليون دينار وهذا خلل كبير لابدّ من معالجته.

وقال محمد علي في تصريح لمراسلة صحفي امس الخميس: "برغم أن موازنة ٢٠١٢ كبيرة جداً إلا انه لا توجد أية أشارات لتحسين الواقع الاقتصادي للعام المقبل على الرغم من أنها تعزز الإنفاق الاستهلاكي ولكنها بعيدة عن تعزيز البنى التحتية وهذا ناتج عن سوء التخطيط وخلل القوانين، ورأى محمد علي أن موازنة ٢٠١١ أفضل من موازنة ٢٠١٢ لزيادة العجز الذي ارتفع إلى(٢٣) تريليون دينار عراقي فلا يمكن تقييم الموازنة على حساب العجز". وأضاف محمد علي: " لا يمكن لواضع الموازنة إيجاد عجز بهذه الصورة الكبيرة ومن ثم تقوم الحكومة بالاقتراض من المصارف التي أموالها محدودة أو من الحوالات الموجودة في البنك المركزي لكون هذه العملية سلبية تؤثر على مركز العراق المالي والاقتصادي وتؤدي إلى انكماش العملة والحسابات في المصارف لأن الحكومة غير قادرة على السداد، داعياً إلى معالجة هذه الموازنة وتعديلها وعلى مجلس النواب التأني بها واخذ رأي اقتصاديين مستقلين وأصحاب الخبرة في هذا المجال". يذكر أن موازنة العراق للعام المقبل ٢٠١٢ ستبلغ(١١٢)مليار دولار بزيادة (٣٦٪)عن موازنة العام الحالي ٢٠١١ ولكن بعجز قدره(٢٠)مليار دولار وانه قد تم تخصيص مبلغ(١٧)مليار دولار للأمن.

لجنة نيابية: تمرير قانون البنى التحتية العراقية يتطلب وقتاً

□ بغداد / المدى

ذكرت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب العراقي، امس الخميس، ان اقرار مشروع قانون البنى التحتية المحال من الحكومة يتطلب وقتا لكثرة تفرعاته، الى جانب حجم المبلغ المالي الذي ستنفذ مشاريع خدمية من خلاله، مبينة أن التفاصيل لغاية الان لم تكن كافية ضمن المشروع. وكان مجلس النواب قد أعاد الشهر الماضي مشروع القانون إلى الحكومة، بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار. ورفض مجلس النواب العراقي خلال دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كان العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة. ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل بواقع ٣٧ مليار دولار أميركي. وقال عضو اللجنة عبد الحسين عبطان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز): إن "إقرار مشروع قانون البنى التحتية يتطلب وقتا، ولن يكون تمريره داخل مجلس النواب بالامر السهل، لأنه مشروع كبير ويترتب عليه مبالغ مالية ضخمة". واوضح عبطان: أن "لجنة الاقتصاد والاستثمار استضافت رئيس هيئة الاستثمار الوطنية لتسع مرات بهدف مناقشته مشروع القانون وتبعاته"، لافتا الى أن "مشروع القانون المحال من الحكومة يحتاج الى تفاصيل اكثر".

وزير التخطيط العراقي: بلادنا لا تحتاج مالاً ، بل تأهيلاً وتدريباً

□ بغداد / المدى

قال وزير التخطيط العراقي علي يوسف الشكري:إن لدى بلاده ثاني أكبر موازنة مالية في الوطن العربي، وهو ليس بحاجة إلى المال بقدر حاجته إلى الدعم الفني والتأهيل والتدريب. تصريح الشكري جاء خلال لقائه ممثل "منظمة التعاون الإسلامي" حامد علي محمد لبحث سبل تفعيل التعاون المشترك والعمل بالاتفاقات المبرمة بين العراق والمنظمة. وزير التخطيط العراقي علي يوسف الشكري وبحسب بيان لوزارة التخطيط فان الشكري اوضح إن القرض المقدم من قبل البنك الإسلامي التابع للمنظمة الى العراق بقيمة خمسين مليون دولار، خصص منها خمسة ملايين دولار تقدم كمنحة مالية للشعب العراقي. من جهته قال ممثل "منظمة التعاون الاسلامي" انه "ستقدم مبادرات ومشاريع جادة وحقيقية لتعميق أواصر التعاون مع الحكومة العراقية في المجالات كافة ومنها التعاون في مجالات التعليم الأساسي والمهني وتطوير الزراعة والمياه. من جانب آخراكد وزير التخطيط إن الحظر الذي فرضته بلاده على دخول البضائع اليابانية على خلفية الاشعاعات التي سربتها محطة نووية سيرفع بعد اقل من ثلاثة اشهر. وأعلنت السلطات العراقية في وقت سابق من امس فرض حظر على دخول السلع والبضائع القادمة من اليابان. وجاء هذا الحظر بعد مرور نحو ستة اشهر على تعرض اليابان لامواج تسونامي وما نجم عنها من تسرب اشعاعي في محطة فوكوشيما النووية الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ادى الى حصول تلوث في بعض المنتجات الزراعية، بحسب مصادر اعلامية.

واضاف الشكري لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : إن الحظر المؤقت لشهرين او ثلاثة. سيتم فتح المنافذ امام البضائع اليابانية بعد التأكد من خلوها من التلوث الإشعاعي". وكانت معظم دول العالم قد فرضت حظراً على استيراد البضائع اليابانية كاجراء احترازي، قبل ان تبادر اليابان نفسها الى الطلب بوقف دخول بضائعها الى اراضي تلك الدول مؤقتا.

وبدأ بعض دول العالم بمراجعة الحظر.

وقال الشكري : لا يوجد حظر على البضائع العالمية المطابقة لشهادة المنشأ الا على البضاعة اليابانية ويطلب من هذه الدولة... فهي تحرص على سمعتها في الاسواق العالمية ولا ترغب المساس بهذه السمعة".

نائب يطالب الحكومة بزيادة رأسمال صندوق قرض العاطلين عن العمل للقضاء على البطالة

□ بغداد / الاخبارية

طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان محما خليل، بزيادة رأسمال صندوق قرض العاطلين عن العمل والتي تمت قراءته الثانية من قبل مجلس النواب لغرض القضاء على البطالة في العراق.

وقال خليل في تصريح لمراسل(الوكالة الاخبارية للانباء) امس الخميس: على الحكومة أن تزيد من رأسمال صندوق قرض العاطلين عن العمل والذي يتضمن إعطاء قرض بقيمة (٢٠)مليون دينار ومن دون فائدة لكل عاطل عن العمل بشرط أن يكون مسجلاً لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقديم كل الأدلة والإثباتات بأنه فعلاً يستحق هذا القرض، وتابع: على الشخص الذي يقترض المبلغ يلزم عليه بفتح مشروع صغير ويوفر فرص عمل لـ(١٠) أشخاص وإلاّ فأنه لم يمنح القرض لغرض القضاء على البطالة في العراق.

وذكر خليل أن رأس المال الأولي الذي منح من قبل الحكومة لصندوق القرض كان (١٥٠)مليون دولار، المبلغ لغرض شموله لأكبر عدد ممكن من المواطنين العاطلين عن العمل.

وأضاف خليل: أن المشروع تمت قراءته الثانية في مجلس النواب وبعدها تم عقد اجتماع بحضور شخصيات برلمانية وخبراء اقتصاد وجامعيين ومن غرفة تجارة بغداد بالإضافة إلى منظمة المجتمع المدني، مبيناً أن الهدف من هذه الجلسة هو لدراسة القانون بشكل جيد لكي نخرج به بشكل يتلاءم مع الصيغ القانونية الجيدة كونه مشروعا إنسانيا واقتصاديا في الوقت ذاته.

ودعا عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية إلى تفعيل جميع القوانين المعطلة التي من خلالها يتم توفير فرص عمل للعاطلين لغرض القضاء على البطالة والفقر في العراق.

يذكر أن وزارة التخطيط أشارت في وقت سابق إلى نسبة العاطلين عن العمل في العراق تجاوزت (٣٩٪) من سكان العراق وربع سكان العراق هم تحت خط الفقر.